

علم أصول الفقه (٢)

تطوره وأهم ما كتب فيه

د . طه جابر فياض العلواني

المبحث السابع

علم الأصول بعد الشافعي

إن المتتبع لما كتبه العلماء بعد رسالة الإمام الشافعي - رضى الله عنه - يجد بوضوح ارتضاء جمهور العلماء للمبادئ والأسس التي قررها ، وسيطرة هذه المبادئ والأسس على المناهج الأصولية لفترة طويلة حتى إن ما كتب بعدها إلى أوائل القرن الرابع لم يكد يخرج عنها ، فهو - كما سيأتى - بين عائد إليها بالتأييد ، أو عليها بالاعتراض ، ولقد ذكرت كتب التراجم : أن كثيراً من العلماء من مختلف المذاهب كتبوا في مواضيع مفردة من علم الأصول كـ « القياس » و « العموم والخصوص » و « خبر الواحد » .

فقد ذكر ابن النديم في الفهرست : أن للإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - المتوفى سنة ٢٤٣ هـ كتاب « الناسخ والمنسوخ » ، و « كتاب العلل »^(١) .

كما ذكر أن لداود الظاهري المتوفى سنة ٢٧٠ هـ كتاب « الإجماع »[[] وكتاب « أبطال التقليد » وكتاب « أبطال القياس » ، وكتاب « خبر الواحد » ، وكتاب « الخبر الموجب للعلم » وكتاب « الخصوص والعموم » ، وكتاب

(١) راجع : ص ٣٢ . من كتاب الفهرست لابن النديم .

« المفسر والمجمل » وكتاب « الكافي في مقالة المطلبى » - يعنى الشافعى -
وكتاب « مسئلتين خالف فيهما الشافعى » (٢) .

وكذلك ذكر أن لأبى سهل النوبختى من علماء الشيعة الإمامية فى القرن
الثالث كتاب « نقض رسالة الشافعى » ، وكتاب « أبطال القياس » ، وكتب
فى الرد على ابن الراوندى فى بعض آرائه الأصولية (٣) .

ومن الشيعة الزيدية كتب ، أبو على محمد بن أحمد المعروف بابن الجنيد
كتاب « الفسخ على من أجاز النسخ لما تم شرعه وجل نفعه » وكتاب « الافهام
لأصول الأحكام » (٤) .

وكذلك كتب علماء الحنفية فى هذه الفترة بعض الكتب : فكتب عيسى
ابن أبان بن صدقة المتوفى سنة ٢٢٠ هـ : فى « خبر الواحد » ، وكتاب « إثبات
القياس » وكتاب « اجتهاد الرأى » (٥) .

وكتب أبو عبد الله محمد المعروف بابن سماعه والمتوفى سنة ٢٣٣ هـ ،
كتبا لم تذكر أسماؤها وإنما ذكروا له كتباً مصنفة فى أصول الفقه (٦) .

وصنف منهم فى الرد على الشافعى فيما خالفهم فيه على بن موسى القمى
حيث نسب ابن النديم له كتاب : « ما خالف فيه الشافعى العراقيين فى أحكام
القرآن » وكتاب : « إثبات القياس » ، وكتاب « الاجتهاد » وكتاب « خبر
للواحد » (٧) .

أما الشافعية فيبدو أن الكثيرين من علمائهم قد عكفوا فى هذه الفترة على
دراسة ما كتبه الإمام الشافعى ، وبسط ما قرره ، والرد على اعتراضات
المخالفين ، وظهرت لعلمائهم فى سنين متأخرة من هذه الفترة بعض كتب

(٢) نفس المصدر ص ٣٠٥ .

(٣) نفس المصدر ص ٢٥١ .

(٤) نفس المصدر ص ٢٧٧ .

(٥) نفس المصدر ص ٢٨٤ .

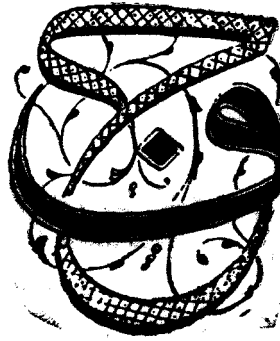
(٦) نفس المصدر .

(٧) نفس المصدر ، وذكر صاحب كشف الظنون كتاب « الرد على الشافعى » فيما خالفه
فيه القرآن ، ونسبه لحسن بن أحمد المقرئ . فراجع : ١-٨٣٩ .

مثل : كتب أبي العباس أحمد بن عمر بن سريح المتوفى سنة ٣٠٥ هـ . فقد ألف في الرد على عيسى ابن أبان وناظر محمد بن داود الظاهري (٨) ومثل إبراهيم بن أحمد المروزي صاحب المزني الذي ألف كتابي « العموم والخصوص » و « الفصول في معرفة الأصول » (٩) .

وهذه الكتب التي ذكرناها لا وجود لها — في ما نعلم — في الوقت الحاضر ، ولا نستبعد أن تكون قد أدرجت في غيرها وضاعت أسماؤها الأولى ، ويبدو من عناوينها أنها رسائل صغيرة ، في جزئيات محددة من علم الأصول ، وأنها — كما أشرنا — لا تبدو أن تكون رسائل مبنية على ما كتب الإمام الشافعي سواء أ جاءت مؤيدة له أم مخالفة .

أما الكتب الشاملة لمختلف المواضيع الأصولية فلم تسجل كتب السير والتراجم شيئا منها — فيما أطلعنا عليه — لعلماء هذه الفترة .



(٨) الفهرست ص ٢٩٩ .

(٩) نفس المصدر .

المبحث الثامن

علم الأصول في القرن الرابع الهجري

يعتبر الربع الأول منه أيضا امتداداً للفترة السابقة من حيث، خلوها من كتاب جامع لأهم مواضيع أصول الفقه غير ما كتب الشافعي ، ومن حيث عكوف العلماء على ما كتب الإمام فيه ، وفي هذه الفترة ظهرت أهم شروح « الرسالة » ، كشرح : محمد بن عبد الله أبي بكر الصيرفي المتوفى سنة ٣٣٠ هـ . قال الشيرازي عنه : إنه أعلم خلق الله بالأصول بعد الشافعي (١) .

وشرح أبي الوليد النيسابوري وهو حسان بن محمد بن أحمد بن هارون القرشي الأموي المتوفى سنة ٣٤٩ هـ (٢) :

وشرح القفال الشاشي الكبير محمد بن علي بن إسماعيل المتوفى سنة ٣٦٥ هـ أو (٣٣٦) هـ كما في طبقات الشيرازي . ونقله عنه ابن السبكي أيضا ولكنه رجح ما أرخه الحاكم لوفاته وهو الأول . ووافقه على ذلك ابن هداية أيضا ، ولعل ما في طبقات الشيرازي مصحف عن (٣٦٣) إذ لا يعقل أن يكون كل هذا الفرق في تحديد سنة الوفاة (٣) .

(١) راجع : طبقات الفقهاء الشيرازي ص ٩١ ، ولم يذكر له كتابا بعينه وإنما قال : وله مصنفات في أصول الفقه وغيرها . والفهرست ص ٣٠٠ وذكر له إكتابا آخر في الرد على ابن طالب الكاتب في نقضه للرسالة ، وطبقات ابن السبكي ٢-١٦٩ ، ١٧٠ ، ومفتاح السعادة ٢-٣١٧ ، وكشف الظنون ١-٨٧٣ . ومقننة الرسالة لأحمد شاکر ص ١٥ .

(٢) ترجم له ابن السبكي في ٢-١٩١ ، ولم يشر لشرحه على الرسالة ، وترجم له ابن هداية ووصف شرحه بأنه حسن ، ولكنه قليل الوجود . أنظر ص ٢٢ ، وكشف الظنون ١-٨٧٣ .

(٣) ترجم له ابن السبكي في ٢-١٧٦ وذكر شرحه للرسالة ، وترجم له الشيرازي في طبقات الفقهاء ص ٩١ وذكر شرحه على الرسالة كما ورد ذكر شرحه في كشف الظنون ١-٨٧٣ .

وشرح أبي بكر محمد بن عبد الله الشيباني الجوزكي النيسابوري - الإمام
الحافظ المتوفى سنة ٣٨٨ هـ (١) .

وشرح والد الإمام الحرمين - أبي محمد الجويني : عبد الله بن يوسف
المتوفى سنة ٤٣٨ هـ (٢) .

وهناك خمسة آخرون أيضا قد شرحوا « الرسالة » هم : أبو زيد الجزولي ،
ويوسف بن عمر ، وجمال الدين أفقهي ، وابن الفاكهاني ، وأبو قاسم
عيسى بن ناجي ، ولم نستطع أن نترجم هؤلاء الشراح الخمسة (٣) .

وهذه الشروح لا ندرى ما إذا كانت كلها قد فقدت أو بعضها ، فإن
ما حفظته كتب الأصول منها لا يعدو أن يكون نقولا مختصرة من شرح
الصيرفي ، وبعض نقول أخرى وردت استطراداً من شروح غيره .

وعدا شروح الرسالة حفظت لنا كتب التاريخ أسماء بعض الكتب التي
تشير أسماؤها إلى أنها كتب جامعة لمواضيع الأصول (٤) ، إضافة إلى كتب

(١) راجع : طبقات ابن السبكي ٢-١٦٩ ، وكشف الظنون ١-٨٧٣ ، ومقدمة
أحمد شاكر للرسالة ص ١٥ .

(٢) ترجم له ابن السبكي في طبقاته ٣-٢٠٨ - ٢٠٩ وذكر شرحه على الرسالة كما
نقل شيئا عن شرحه في ٢-١٧٧ . خلافا لما صرح به المرحوم أحمد شاكر من أنه لم يذكر الشرح ،
أنظر مقدمته ص ١٥ . كما ترجم له وذكر شرحه طاش كبرى زاده في مفتاح السعادة ٢-٣٢٥ ،
ونقل الشيخ أحمد شاكر أن الزركشي ذكره وصاحب كشف الظنون ولم أوقف على ذكره في الكشف
(٣) راجع : كشف الظنون ٨٧٣ ، ومناهج البحث للشارح ٦٣ .

(٤) مثل كتاب أبي حامد البصري الشافعي المتوفى سنة ٣٦٢ كما في طبقات ابن السبكي
٢-٨٢ - ٨٣ ، وقد نسب إليه ابن النديم في الفهرست كتاب الأشراف على أصول الفقه ص
٣٠١ ، ولم يذكره ابن السبكي لكنه قال : وكتابه المرسوم « بالجامع » أودع له من كل لسان
لإحاطته بالأصول والفروع ... الخ وكتاب أبي الفرج المالكي عمر بن محمد المتوفى سنة ٣٣١
« والمع » في أصول الفقه - ذكره ابن النديم ص ٢٨٣ .

وكتاب الأهوي المالكي أبي بكر محمد بن عبد الله المتوفى سنة ٣٧٥ هـ قال ابن النديم وهو
يذكر كتبه : وكتاب في أصول الفقه لطيف .

كثيرة في مواضيع مفردة منه : كالقياس ، والإجماع ، وغيرهما (١) بأقلام الشافعية وغيرهم .

وهذا الذى كتب فى هذه الفترة من خلال ما ذكرته كتب السير والتراجم لا يمكن الاعتماد عليه لتسجيل تطور لعلم الأصول يذكر ، بعد ما كتبه الإمام الشافعى فـأشـرنا إليه مما كتب — سواء أكان جامعا أم فى مواضيع مفردة — قائم على ما كتب الإمام كما هو ظاهر ، إذ هو لا يعدو فى الغالب أن يكون شرحا لما جاء به الإمام وتثبيتا له من أتباعه أو ردا ونقضا عليه من المخالفين ، أو ردا على ما أورد عليه ، ولذلك فإن رسالة الشافعى والمباحث الأخرى التى كتبها بقيت هى محور الدراسات الأصولية فى هذه الفترة دون كتب تطور ، كما بقى أسلوبه والمبادئ التى قررها لهذا العلم هى السائدة .

وكتابى « مأخذ الشرائع » و « الجدل » لأبى منصور محمد بن محمد المازيرى الحنفى المتوفى سنة ٣٣٣ هـ ، الذين امتدحهما علاء الدين الحنفى كما نقله عنه صاحب كشف الظنون ١١٠-١١١ ، وأشار إلى أنهما هجرا لتوحش الألفاظ المعانى أو لقصور الهمم والتوانى . ويعتبر منها أيضا أصول أبى الحسن الكرخى الحنفى المتوفى سنة ٣٤٠ هـ ، وكذلك أصول الجصاص أبى بكر الرازى الحنفى المتوفى سنة ٣٧٠ هـ ، وإن كنا نعتقد أن هذين الكتابين لا يمكن إعتبارهما من كتب أصول الفقه بالمعنى المعروف له ، إلا بنوع من التساهل وإن كان الأحناف قد استفادوا منهما كثيرا فيما بعد فى كتابة الأصول ، وهما أقرب إلى كتب « قواعد الفقه الكلية » منها إلى الكتب الأصولية .

(١) أمثال ما كتبه يحيى بن محمد الساجى ، ومحمد بن أسحق القاشانى وغيرهما من الشافعية ، وعيسى بن أبان ، وابن سماعه من الحنفية وإبراهيم بن حماد وغيره من المالكية .

المبحث التاسع

علم الأصول فى القرن الخامس

ذهب معظم الكتّابين فى تاريخ علم الأصول إلى أن التطور الحقيقى لعلم أصول الفقه — بعد الشافعى — حدث على يدى القاضيين : أبى بكر الباقلانى المتوفى سنة ٤٠٣ هـ وعبد الجبار الهمدانى المعتزلى المتوفى سنة (٤١٥ هـ) .

قال الزركشى فى البحر المحيط (حتى جاء القاضيان قاضى السنة أبى بكر الطيب وقاضى المعتزلة عبد الجبار ، فوسعا العبارات ، وفككا الإشارات ، وفصلا الاجمال ، ورفعوا الأشكال . واقننى بآثارهم ، وساروا على لاجب نارههم)^(١) .

ومن هنا لقب القاضى الباقلانى بـ « شيخ الأصوليين » .^(٢) وقد ألفت القاضى كتابه « التقریب والارشاد » ويبدو أن كتابه هذا فقد فى عصور متأخرة ، ذلك لأن ابن السبكى نقل ما يشير إلى أنه اطلع عليه — حيث قال : وقد كنت أغتبط بكلام رأيت للقاضى أبى بكر فى التقریب والارشاد ..^(٣)

وقد اختصر كتاب القاضى المذكور أمام الحرمين أبى المعالى المتوفى سنة ٤٧٨ هـ بكتاب سماه (التلخيص) أو (الملخص) ، وأخذ الأصوليون ينقلون آراء القاضى الأصولية عن « تالخيص » إمام الحرمين .

كما ألفت على نهج القاضى كتابه « البرهان » الذى اعتبر من أهم كتب الأصول للشافعية والمتكلمين فى هذه الفترة : فقد اشتمل على مباحث الأصول عامة فى أسلوب بليغ وعبارة عالية لا يفهمها إلا من له قدم فى اللغة العربية^(٤) .

(١) راجع : أصول الباسمين ٦١٨ ، والقاضى عبد الجبار الهمدانى ص ٨٣ للمرحوم عبد الكريم عثمان .

(٢) تكرر تلقب القاضى بهذا اللقب فى مواضع كثيرة من نفائس الأصول . أنظر : معلا ١٩-١ .

(٣) راجع : الطبقات ٢-١٧٧ .

(٤) راجع : مذكرة الشيخ مصطفى وزملانه ص ١٠ .

وكان حراً في منهجه يسير مع الدليل حيث كان ، حتى أنه خالف إماميه :
 — الأشعري — والشافعي — في مسائل كلامية وأصولية وفقهية ولعل هذا هو
 السبب الذي جعل علماء الشافعية ينصرفون عن شرحه وإن كانت كتبهم تكثر
 النقل عنه . بينما شرحه عالمان من المالكية هما الإمام أبو عبد الله المازري ،
 ولم يتم شرحه ، وأبو الحسن الانباري ثم جمع بين الشرحين أبو يحيى ، وكل
 هؤلاء قد تحاملوا على إمام الحرمين لما رأوا من جرأته في الرد على الإمام
 الأشعري في ما خالفه فيه وعلى الإمام مالك في مسألة « المصالح المرسلة » .
 وللهان . نسخ خطية قليلة (١) .

ولما كان أبو المعالي واحداً من مشايخ — حجة الإسلام — الغزالي المتوفى
 سنة ٥٠٥ هـ فقد أثر منهجه فيه ، ولما كتب « المستصفى » بعد خروجه من خلوته
 كتب له مقدمة أتى فيها على معظم مباحث علم المنطق ، وأفاض فيها خصوصاً
 ما يتعلق بالحد وشروطه ، والدلائل وأقسامه (٢) . ثم تناول الأقطاب الأربعة
 التي حصر فيها مباحث الكتاب ، ولم يترك شيئاً من مباحث علم الأصول التي
 عنى بها المتأخرون . إلا القليل كما فعل شيخه أبو المعالي في البرهان ،
 ومن قبله الباقلاني في التقریب والارشاد وإذا كان لشيخه أبي المعالي آراء خاصة
 خالف فيها الأشعري ، والشافعي ، فإن له هو الآخر آراء خاصة في بعض
 المسائل لم يرتضها المتأخرون وتناولوها بالنقد والتمحيص (٣) ، ثم تتابع
 الأصوليون بعد الغزالي سائرين في الطريق الذي سار فيه منتهجين منهجه في
 كتابة المقدمات الأصولية ، وقد كانت أكثر المباحث تأثراً بالمنطق الأرسطي
 المقدمات المنطقية ، ومباحث الألفاظ (٤) .

(١) راجع : مذكرة في مبادئ أصول الفقه للأساتذة مصطفى عبد الحالق وزميله ص ١٠ .
 وقد قام بتحقيق كتاب البرهان في الآونة الأخيرة أحد طلاب الدراسات العليا في الأزهر ونال على
 ذلك درجة الدكتوراه .

(٢) راجع : مقدمة المستصفى ١٠-١٠٠-٥٥ .

(٣) راجع : المذكرة السابقة ص ١١ .

(٤) راجع : أصول الفقه للباحثين ٦٢١ .

ولقد سار المعتزلة جنباً إلى جنب مع الأصوليين المتكلمين من الشافعية في كتابة الأصول . ففي الوقت الذي كتب فيه الباقلاني (التقريب والارشاد) كتب معاصره القاضي عبد الجبار المعتزلي كتابيه « العهد » ، و « العمدة » كما خصص للأصول في كتابه « المغنى » الجزء السابع عشر .

وكما لخص إمام الحرمين ما كتبه الباقلاني ، وكتب إضافة إليه « البرهان » و « الورقات » فقد شرح أبو الحسين البصري المعتزلي المتوفى سنة ٤٣٥ هـ كتاب « العهد » ثم شعر بطول شرحه هذا فليخصه في كتابه « المعتمد » وكتب إضافة إليه تصانيف أخرى (١) .

وقد سارت كتب الفريقين — الشافعية والمعتزلة — على نمط واحد من التأليف وطريقة واحدة في التبويب والتنظيم غلب عليها اسم طريقة المتكلمين وقد أصبحت هذه الطريقة طريقة من عدا الحنفية من الأصوليين (٢) .

وقد يظن البعض أن جر المباحث الكلامية إلى علم الأصول يرجع إلى القاضيين الباقلاني وعبد الجبار . (٣) ولعل هذا الظن عائد إلى أن إنتاج من سبقهما لم يكتب له البقاء ، ومع التسليم بأن أثر القاضيين في أصول الفقه — مباحث وأساليب تدوين — ظاهر ، فإننا نعتقد أن جر المباحث الكلامية إلى علم الأصول سابق لهما بكثير ، والاستفادة من الألفية المنطقية في الاستدلال ، والجلد ، وكذلك مباحث الحدود وما شابهها من الأمور الشائعة والمتداولة بين العلماء قبل القاضيين بكثير : فقد نقل ابن السبكي عن القاضي الباقلاني في « التقريب » والاستاذ أبي اسحاق في « التعليل » قولهما : « اعلم أن هذه الطائفة — من أصحابنا — ابن سريج وغيره ، كانوا قد برعوا في الفقه وغيره ،

(١) وقد طبع « المعتمد » في دمشق مع كتابي « زيادات المعتمد » و « القياس الشرعي » سنة ١٣٨٥ - ١٩٦٥ . من قبل المعهد الفرنسي فيها .

(٢) وفي هذه الفترة ظهر من مؤلفات الشيعة الإمامية كتاب « الذريعة إلى أصول الشريعة » للشيخ المرتضى المتوفى سنة (٤٣٦ هـ) ، ثم كتاب « العدة » ، في الأصول لمحمد بن الحسن الطوسي المتوفى سنة (٤٦٠ هـ) . راجع : أصول الفقه للباحثين ٦١٩ .

(٣) راجع : أصول الفقه للباحثين ٦١٨ .

ولم يكن لهم قدم راسخ في الكلام ، وطائعوا على الكبير كتب المعزولة ،
فاستحسنوا عباراتهم وقولهم : يجب شكر المنعم عقلا ، فذهبوا إلى ذلك غير
علمين بما تؤدي إليه هذه المقالة (١) .

والمعروف أن ابن مريج توفي سنة (٣٠٥ هـ) ، بل إن هناك من ظن بأن
الإمام الشافعي - رضي الله عنه - قد تأثر في كتابة الرسالة بعوامل غير
إسلامية كالمنطق الارسططائسي :

ويرى الدكتور على سامي النشار أن مما ساعد على هذا الظن ، انتشار
المنطق في العالم الإسلامي قبل عصر الشافعي بكثير ، ومعرفة الإمام الشافعي
لغة اليونانية . واعتباره القياس الأصولي وهو : التثليل عند أرسطرظنيا (٢) .
وقد ناقش النشار هذا ودفعه بأنها : أدلة غير واضحة في الدلالة على تأثر
الرسالة بمنطق أرسطو وذلك - على حد قوله - : لكون المنهج الأصولي قد
تكون إلى حد كبير (٣) ، ولكون الشافعي نفسه كان له موقف إيجابي من منطق
أرسطو يمثل في هجومه الشديد عليه إلى درجة وصلت به حد التحريم (٤) .

تأثر الأصول بالمباحث الكلامية :

هذا ويعتذر أهل السنة عن اقحام بعض المباحث الكلامية في علم الأصول
بأن المعزلة كانوا هم البادئين بذلك فإنهم أضافوا إلى علم الأصول نواحد بنوها
على قواعدهم الكلامية فكان لابد من تناول هذه المباحث فيه لعلاقتها بهذه
القواعد :

وإكن في النفس ميلا إلى القول بأن هذا التوافق بين الشافعية والمعتزلة
في كتابة الأصول راجع إلى انتقال بعض علماء الاعتزال إلى مذهب الشافعي
بعد انتشاره مثل : أبي بكر القفال الشافعي الكبير - قال ابن عساكر :
وباغنى أنه كان مائلا عن الاعتدال . قائلا بمذهب الاعتزال (٥) .

(١) راجع : طبقات ابن السبكي ١-١٧٧ .

(٢) راجع : مناهج البحث للنشار ٥٩ - ٦٢ .

(٣) أي : قبل أن يكتب الإمام الرسالة .

(٤) المصدر السابق .

(٥) راجع : تبیین کذب المفترى ١٨٢ - ١٨٣ .

ويقول ابن السبكي بعد أن نقل قول ابن عساكر المذكور : قلت : وهذه فائدة جليلة انفردت بها كربة عظيمة ، وحسيكة في الصدر جسيمة وذلك أن مذاهب تحكى عن هذا الإمام في الأصول لا تصح إلا على قواعد المعتزلة . وطالما وقع البحث في ذلك حتى توهم أنه معتزلي (١) فاذا علم أن أهل العلم اتفقوا على أن القفال أعلم الشافعية في الأصول فيما وراء النهر (٢) ، وأن مذهب الشافعي عنه انتشر فيما وراء النهر (٣) .

يمكن حينئذ تقدير الأثر الذي يتركه مثله في هذا التوافق لاسيما وأنه شرح الرسالة ، وكتب غير شرحه هذا مصنفات أخرى في الأصول .

هذا وقد اعتبرت الكتب الأربعة — « البرهان » لإمام الحرمين ، و « المستصقي » للغزالي — من الشافعية — و « العهد » للقاضي عبد الجبار ، و شرحه « المعتمد » لأبي الحسين البصري — من المعتزلة — قواعد هذا العلم وأركانه (٤) .

دور الحنفية :

أما عن دور الحنفية في تطوير علم الأصول فيقول علاء الدين في « ميزان الأصول » : اعلم أن أصول الفقه فرع لعلم أصول الدين فكان من الضرورة أن يقع التصنيف فيه على اعتقاد مصنف الكتاب ، وأكثر التصنيف في أصول الفقه لأهل الاعتزال المخالفين لنا في الأصول ، ولأهل الحديث المخالفين لنا في الفروع ولا اعتماد على تصانيفهم .

وتصانيف أصحابنا قسمان : قسم وقع في غاية الأحكام والاتفاق لصدوره ممن جمع الأصول والفروع مثل (مأخذ الشرع) وكتاب (الجدل) للماتريدي

(١) راجع : الطبقات ٢-١٧٧ . ط الحسنية .

(٢) المصدر السابق .

(٣) راجع : طبقات ابن هداية ٢٨ .

(٤) راجع : مقدمة ابن خلدون ٣-١١٦٥ .

ونحوهما وقسم وقع في نهاية التحقيق في المعاني ، وحسن الترتيب لصدوره
ممن تصدى لاستخراج الفروع من ظواهر المسموع غير أنهم لما لم يمهروا
في دقائق الأصول ، وقضايا العقول أفضى رأيهم إلى رأى المخالفين في بعض
الفصول . ثم هجر القسم الأول إما لترخش الألفاظ والمعاني ، وإما لقصور
الهمم والتواني (١).

وبتطاع النظر عما في هذا القول من مجال للمناقشة فإنه قريب جداً من
الواقع في بيان دور الحنفية في تطوير الأصول وكتابته .

فإن كتبهم بعد الماتريدي لا يكاد يعرف من بينها كتاب أصول بالمعنى
المعروف قبل كتاب أبي زيد عبد الله بن عمر الدبوسي المتوفى سنة ٤٣٠ هـ
المرسوم بـ «تقرير الأدلة» فإن أقدم من كتب في هذا العلم منهم بعد الماتريدي
معاصره أبو الحسن الكرخي المتوفى سنة ٣٣٣ كتب فيه رسالة سميت
«أصول الكرخي» وهي صفحات قليلة طبعت ملحقة بتأسيس النظر للدبوسي
تشغل الصفحات من ٨٢ وما بعدها ويمكن أن تعتبر من باب «تواعد الفقه
الكلية فهي إليه أقرب منها إلى أصول الفقه .

ثم جاء أبو بكر الرازي الحصاص فكتب (أصوله) أيضاً كمنذمة لكتابه
«أحكام القرآن» .

وكتب أبو زيد الدبوسي «تأسيس النظر» مستفيداً من بعض قواعد
سابقه الكرخي والحصاص . وموسعاً ومفصلاً فيها ، كما تطرق بإشارات
موجزة إلى ما اتفق فيه الحنفية مع غيرهم في الأصول وما اختلفوا فيه .

وتبعه بعد ذلك فخر الإسلام البزدوى المتوفى سنة (٤٨٢) هـ فألف
كتابه «كنز الوصول إلى معرفة الأصول» ويعتبر الكنز أول تأليف أصولي
للأحناف بمفهوم الأصول ، فقد تناول فيه المباحث الأصولية التي يتناولها
الأصوليون من المتكلمين ، ولكن على طريقة الأحناف الخاصة التي سنأتي
على إيضاح خواصها ، وقد اهتم به الأحناف كثيراً وكتبوا عليه أكثر من

شرح ، وأهم شروحه وأحسنها شرح (كشف الأسرار) للإمام علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخارى الحنفى المتوفى سنة ٧٣٠ هـ وهو مطبوع بالاستانة .
وذكر صاحب كشف الظنون أن أبا المكارم أحمد بن حسن الجاربردى الشافعى المتوفى سنة ٧٤٦ قد شرحه أيضا (١) .

كما كتب شمس الأئمة السرخسى المتوفى سنة ٤٨٣ هـ أصوله المطبوع فى جزءين فى مصر . كان له مثل بيان كتاب البزدوى ولكنه أوسع عبارة وأكثر تفصيلا (٢) ، وهو عالة على تقويم الأدلة حتى يعتبر وكأنه نسخة منه يظهر ذلك لمن يطالع الكتابين .

وقد انصرف علماء الأحناف إلى العكوف على كتابى البزدوى والسرخسى لفترة طويلة وبخاصة الأول لأن أصول السرخسى كما قال فى مقدمته لها : إن ما كتبه كان الغرض منه بيان الأصول التى استند إليها فى شرح كتب الإمام محمد بن الحسن (٣) .

وعلى هذا : فيمكن القول بأن التطور الحقيقى لأصول الفقه على طريقة الحنفية كان على يد البزدوى . ولسنا بحاجة إلى التدليل على تأثير البزدوى ، ومعاصره السرخسى بالمتكلمين ، لأن ما نقلناه من علاء الدين الحنفى يكفى مؤنة هذا فهو قد قال : عن مثل السرخسى والبزدوى بأن كتبهم فى نهاية التحقيق فى المعانى ، وحسن الترتيب ، ... إلا أنهم أفضى رأيهم إلى رأى المخالفين فى بعض الفصول (٤) .

ومما تقدم يظهر أن أصول الفقه بوصفه علما مخصوصا قد تكامل نموه واتضحت مباحثه ، وانحصرت مسأله فى أواخر القرن الرابع ، وعلى امتداد القرن الخامس ، وفى هذا القرن دون علماء كل مذهب أصول مذهبهم ،

(١) راجع كشف الظنون ١ - ١١٢

(٢) والكتاب طبع فى دار الكتاب العربى بتحقيق أبى الوفا الأفعانى سنة ١٣٧٢ هـ .

(٣) راجع : ١ - ١٠ .

(٤) ومثل رأى علاء الدين الحنفى رأى الدهلوى فى كتابه « الانصاف فى بيان أسباب

الاختلاف » . راجع : أصول أبى زهرة ٣١ .

وتركوها لمن بعدهم ليشرح أو يختصر ويلخص أو يخرج على هذه الأصول .
كما يتضح أن كل من كتب في الأصول من مختلف المذاهب كان بين
ملتزم لطريقة الشافعي سائر على نهجها ، وبين متأثر بنهج الشافعي تأثراً لا يكابر
فيه إلا أنه اختط لتقرير أصوله سبيلاً آخر .

ومن الفريق الأول المالكية والحنابلة ، فالمالكية قبلوا أصول الشافعي ،
وارتضوا منهاجها ، وزادوا عليه ما خالفهم فيه : من إجماع أهل المدينة ،
والمصالح المرسلة والاستحسان ، وكذلك الحنابلة ساروا على نهجه ، وأضافوا
ما خالفهم فيه وذكروا أصولهم له .

وأما الحنفية فقد تأثروا بنهجه أيضاً وأخذوا مما أخذ وزادوا ما خالفهم
فيه مثل العرف والاستحسان (١) وإن كانوا قد ساروا في تقرير الأصول
وكتابتها على غير الأسلوب الاستدلالي الذي سلكه الشافعية ومتابعوهم ،
وسنأتى على خصائص كل من الأسلوبين تفصيلاً .



المبحث العاشر

علم الأصول فى القرن السادس

بعد أن ألف الغزالى « المستصفى » وكتب أبو الحسين « المعتمد » على طريقة المتكلمين وحرر البزدوى^١ والسرخسى أصولهما على طريقة الأحناف . وقف علم الأصول عند حدود ما تكون منه من مباحث الشطر الأول وما جاء من الكتب بعد ذلك دائر بين تلخيص وشرح ووضع له فى قوالب مختلفة (١) .

وأبرز من قاد هذه الحركة فحلان من فحول المتكلمين — هما : الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازى صاحب كتاب « المحصول فى علم الأصول » (٢) . والذى قام بشرحه واختصاره والتعليق عليه عدد كبير من العلماء .

وسيف الدين الآمدى فقد لخص الكتب التى لخصها الفخر فى كتاب سماه (الإحكام فى أصول الأحكام) . وقد حظى الأحكام أيضاً بالشرح والاختصار فقد اختصره الآمدى نفسه فى « منتهى السؤل » كما اختصره ابن الحاجب المالكى المتوفى سنة (٦٤٦ هـ) . بكتابه « منتهى السؤل والأمل فى علمى الأصول والجدل » ثم اختصر ابن الحاجب مختصر ، هذا بكتاب آخر سماه (مختصر المنتهى) . وخير شروح المنتهى شرح عضد الدين الايجى المتوفى سنة (٧٥٦ هـ) وكتب عليه السيد والسعد كتابة مفيدة .

(١) راجع : مقدمة دراز لموافقات الاشاطى ١-٦ .

(٢) الذى قمنا بتحقيقه تحقيقاً علمياً متقناً عن ثمانية نسخ . ولا يزال مخطوطاً ينتظر الطبع .

المبحث الحادى عشر

علم الأصول فى القرن السابع وما بعده

فى هذا القرن اتجه العلماء إلى الكتابة بأسلوب الجمع بين الطريقتين — طريقة المتكلمين ، وطريقة الحنفية — حيث ساروا على أسلوب : تحقيق القواعد الأصولية بالأدلة النقلية والعقلية — على طريقة المتكلمين -- وتطبيق ذلك على الفروع الفقهية — على طريقة الأحناف — .

وأشهر الكتب التى افتتحت بها هذه الطريقة : كتاب الساعاتى منظر الدين أحمد بن على المتوفى سنة ٦٩٤ (بديع النظام الجامع بين كتابى البزدوى والأحكام وهو مطبوع (١) .

وتلاه صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المتوفى سنة ٧٤٧ هـ ، فألف كتابه المسمى (التفتيح) ثم شرحه : (التوضيح) وقد لخص فيه أصول البزدوى ومحصول الفخر الرازى ، ومختصر ابن الحاجب ، وقد وضعت عليه حواش كثيرة أشهرها كتاب (التلويح) لسعد الدين التفتازانى . وهو مطبوع أيضاً .

كما كتب تاج الدين عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى السبكى المتوفى سنة ٧٧١ هـ كتابه : « جمع الجوامع » ذكر فى مقدمته أنه جمعه من زهاء مائة مصنف ، وهو الذى اهتم العلماء المتأخرون بشرحه وباختصاره ، ومن شرحه برهان الدين الزركشى وقد طبع الجزء الأول من شرحه فى القاهرة بحاشية للشيخ بنحيت — رحمه الله — وأجل شروحه وأهمها « شرح الجلال المحلى » الذى طبع منفردا ومع حواش عدة مشهورة .

(١) ومن كتب الحنفية المشهورة التى كتبت فى هذه الفترة « منار الأنوار » لأبى البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسبى ، والمتوفى ٧٢٠ هـ وهو كتاب صغير الحجم ولكن علماء الحنفية توافروا على شرحه ووضع الحواشى والتعليقات عليه حتى صار من الكتب المهمة فى أصول الحنفية .

كما كتب أبو إسحق الشاطبي ، إبراهيم بن موسى المتوفى سنة ٧٩٠ هـ كتابه (الموافقات) تناول بالبحث فيه مقاصد الشارع بأسهاب إضافة إلى مباحث أصولية أخرى ، وكتابه هذا وإن كان قد لاقى الكثير من الإهمال حتى لا يكاد يعد في كتب الأصول ، إلا أنه يعتبر بحق معرضا حسنا لما تضمنه التشريع الإسلامي من حكم ومصالح ، إدراكها يعتبر على جانب من الأهمية كبير .

ثم ألف محمد بن عبد الواحد الشهير بابن الهمام المتوفى سنة ٨٦١ هـ ، كتابا سماه (التحرير) وشرحه تلميذه محمد بن محمد أمير حاج الحلبي المتوفى سنة ٨٧٩ هـ بشرح سماه (التقرير والتحرير) وهما مطبوعان ، وهناك شرح آخر له مطبوع اسمه (التيسير) لمحمد أمين المعروف بأمر بادشاه .

وفي القرن الثاني عشر كتب محب الله بن عبد الشكور البهاري الحنفي المتوفى سنة (١١١٩ هـ) كتابه (مسلم الثبوت) وهو من أدق وأجل وأجمع ما كتب متأخرو الحنفية ، وقد طبع منفردا كما طبع مع شرح له في الهند ، وطبع مع شرحه : فواتح الرحموت مع مستصفي الغزالي في مصر طبعات عدة .

وهذه الكتب في جملتها كانت تسعى إلى إقرار مذاهب أصحابها وإبطال آراء مخالفهم . ولولا هذا لكانت أهم رصيد ثقافي تشريعي مقارن .

وفي القرن الثالث عشر الهجري ظهر كتاب قيم في علم الأصول هو كتاب « إرشاد النجول إلى تحقيق الحق من علم الأصول » لكتابه القاضي محمد بن علي ابن عبد الله الشركاني المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ . كان يمكن أن يكون أساسا لنوع من الدراسات النقدية في علم الأصول ، فقد قصد مؤلفه استعراض مختلف الآراء في المسائل الأصولية ، مع استدلالات أصحابها ، وعهد إلى ترجيح ما رآه راجحا من غير تمديد بذهب من المذاهب ، ولم يتناول من المقدمات الأصولية التي اعتاد سابقوه تناولها في أوائل صفحات كتبهم إلا ما رآه ضروريا ، وكل ذلك بأسلوب حسن واضح ، وقد طبع عدة طبعات إلا أنه لم يحظ بالاهتمام الذي يجعله في مصاف كتب الأصول المقروعة في معاهد العلم .

وقد لخصه محمد صديق خان بهادر المتوفى سنة ١٣٠٧ في كتابه « حصول
المأمول من علم الأصول » مع حذف ما لم يرتضه والحاق بعض ما لم يكن فيه
من مسائل الحروف (١).

وبعد أن عرفنا بأهم الكتب الأصولية التي كتبت على الطريقتين - طريقة
المتكلمين وطريقة الحنفية ، لابد من تلخيص أهم مزايا وخواص كل واحدة
من الطريقتين .



(١) راجع : أصول الفقه للباحثين ١٣٢٢ .

المبحث الثانى عشر

طريقة المتكلمين وطريقة الحنفية

طريقة المتكلمين :

سميت بذلك لأنها قائمة على ما يسير عليه المتكلمون من الاستدلال العقلى ولأن أكثر الكاتبين على هذه الطريقة كانوا من علماء الكلام سواء أكانوا من الشافعية أم من المعتزلة ، وتسمى بطريقة الشافعية أيضا لأن الشافعية هم الذين سبقوا للكتابة على هذه الطريقة ، ولأن مؤسس علم أصول الفقه بحلة هو الإمام الشافعى .

وعلى هذه الطريقة كتبت كتب جميع المذاهب الأصولية عدا الحنفية وأهم خصائص هذه الطريقة :

١ - إن القواعد الأصولية فى هذه الطريقة تقرر وفقاً للأدلة والبراهين بقطع النظر عن الفروع الفقهية المذهبية المتعلقة بهذه القواعد ، وإذا تناولوا الفروع الفقهية فإنما يتناولونها للتمثيل ، لا لبناء القواعد عليها .

٢ - فى هذه الطريقة يتناول الكاتبون مواضيع كلامية هامة كالتحسين والتمجيح العقليين ، ووجوب شكر المنعم بالعقل أو بالشرع ، وعصمة الأنبياء وتدرج فى التدليل على الآراء المختلفة كثير من المباحث الفلسفية ، والحجاج المنطقي .

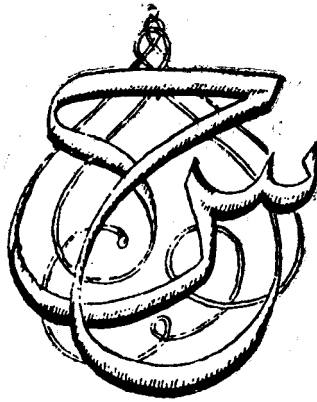
ومن أهم فوائد كتابة الأصول بهذه الطريقة : أن القواعد الأصولية فيها تدرس دراسة عميقة فاحصة تستهدف تقريرها وإثباتها ، لتحكم الفروع الفقهية ولتكون أساسا لاستنباطها . فهى التى تخضع لها الفروع ولا يخضع فى تقريرها للفروع .

طريقة الحنفية :

وتمتاز بما يلي :

١ - أن القواعد تقرر تابعة للفروع الفقهية المنقولة عن أئمتهم ، فما كان من قواعد الأصول منبثقاً عن هذه الفروع غير متعارض معها أقروه ، وما تعارض مع أحكام الفروع المقررة عن هؤلاء الأئمة رفضوه - ولعل هذا من أقوى الأدلة على أن أئمة الحنفية لم يسبقوا الإمام الشافعي في كتابة الأصول كما زعم البعض - فإنهم لو تركوا لمن بعدهم مناهج أصولية مقررة لما اضطروا إلى تتبع الفروع المنقولة عنهم ليستنبطوا منها أصولهم .

٢ - ونتيجة لهذا فقد اتسمت كتب الأصول المكتوبة على هذه الطريقة بكثرة الأمثلة والشواهد من الفروع الفقهية . وأحياناً تعدل القاعدة الأصولية إذا ما خالفت الفروع (١) .



(١) راجع : أصول أبي زهرة ٢٢ ، وزكي للدين شعبان ١٧

المبحث الثالث عشر

علم قواعد الفقه الكلية

قد تبدو طريقة الحنفية لأول وهلة قليلة الحدودى ضئيلة الأثر ، ولكن الحقيقة خلاف ذلك ، لأنه إذا كان الأحناف قد خرجوا أصولهم على الفروع فإن هناك الكثير من علماء المذاهب الأخرى وبعض الأحناف استفادوا من هذه الطريقة لتخريج فروعهم الفقهية على أصول مذاهبهم . وبذلك ظهر أسلوب متميز فى دراسة الأصول ممتزجة بالفقه وبرزت دراسات خاصة (بقواعد الفقه الكلية) كان من الممكن أن تطورت وحظيت بالعناية الكافية أن تكون علما خاصا مستمدا من علمى الأصول والفقه ومتميزا عن كل منهما .

ومن المؤلفات التى كتبت على هذه الصورة كتاب (تخريج الفروع على الأصول) (١) ، لشهاب الدين محمود بن أحمد الزنجاني — من الشافعية — المتوفى (٦٥٦ هـ) فقد أخذ الزنجاني مجموعة من القواعد الكلية . وربط بين كل قاعدة وبين الفروع الفقهية التى ترتبط بها وتخرج عليها بحيث جعل لكل باب فقهي قاعدة كلية تنظم جزئياته .

ونحن نحوه شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي القرافي شارح المحصول وقد اختصر القرافي فى تنقيح الفصول « المحصول والافادة » للقاضى عبد الوهاب المالكي وخرج على تلك القواعد فروعاً فى الفقه المالكي .

كما كتب جمال الدين عبد الرحيم الأسمونى الشافعى المتوفى (٧٧٢ هـ) كتاب : (التمهيد فى تخريج الفروع على الأصول) وقد قال فى مقدمته له :

(١) طبعته جامعة دمشق سنة ١٩٦٢ بتحقيق الدكتور محمد أديب صالح .

أذكر المسألة الأصولية بجميع أطرافها منقحة ، مهذبة ، ملخصة ثم أتبعها بذكر شيء مما يتفرع عليها ليكون ذلك تنبيها على ما لم أذكره ... ثم قال : وقد مهدت بكتابي هذا طريق التخريج لكل ذى مذهب ، وفتحت به باب التفرع لكل ذى مطلب ، فلتستحضر أرباب المذاهب قواعدها الأصولية ، وتفاريحها ، ثم تسلك ما سلكته فيحصل به إن شاء الله تعالى لجميعهم التمرن على تحرير الأدلة ، ونهذبيها ، والتبيين لما أخذ تضعيفها ، وتصويبها (١) .

ويعد منها : كتاب (المسودة) وقد كتبه ثلاثة من علماء آل تيمية الحنابلة الذين كان آخرهم تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الرحيم بن تيمية المتوفى سنة (٧٢٨ هـ) (٢) .

ومنها : كتاب « مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول » في علم الأصول لأبي عبد الله محمد بن أحمد التلمساني المالكي (٣) .

ومنها كتاب « القواعد والفوائد الأصولية » للشيخ أبي الحسن علاء الدين علي بن عباس البعلبي الحنبلي المتوفى سنة (٨٠٣) (٤) .

ومنها : كتاب « المحقق في علم الأصول فيما يتعلق بأفعال الرسول » للشيخ عبد الرحمن بن إسماعيل الشهير بأبي شامة المتوفى سنة (٦٦٥ هـ) (٥) .

ومنها كتاب « القواعد في الفقه الإسلامي » للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥ هـ . الذي طبع في القاهرة سنة ١٢٩٢ هـ .

وكذلك كتاب « قواعد الأحكام » أو « القواعد الكبرى في فروع الشافعية للشيخ عز الدين بن عبد السلام المتوفى سنة ٦٦٠ هـ . وهر مطبوع متداول (٦) .

(١) التمهيد ص ٤ ط ثانية ١٢٨٧ هـ .

(٢) والكتاب مطبوع في القاهرة ١٩٦٤ بمطبعة محمد علي صبيح .

(٣) من علماء القرن الثامن وقد نشر الكتاب أخيراً على نفقة الشهيد أحمد بيلوف مصر ١٩٦٢ ، وطبع قبلها في تونس ثم في مطبعة الخانجي في مصر .

(٤) أصول الفقه للباحسين ٦٢٩ .

(٥) المصدر السابق ٦٣٠ .

(٦) وأنظر للاطلاع على كتب أخرى في هذا العلم : كشف الظنون ٢-١٣٥٩ .

المبحث الرابع عشر

علم الأصول في عصرنا الحاضر

منذ القرن الثالث عشر لم يوضع - فيما نعلم - في علم الأصول ما يمكن أن يعتبر تطورا في هذا العلم الجليل إذا استثنينا بعض الرسائل الجامعية التي كتبت بعد إنشاء أقسام التخصص في الأزهر لنيل درجة الأستاذية وهذه الرسائل لم تؤثر في أسلوب تعليم الأصول أو تعلمه وإنما بقيت مراجع تنحصر الاستفادة منها في أضيق الدوائر . وفيما عدا ذلك فإن ما ذكرناه من الكتب الأصولية دشروح منهاج البيضاوى وجمع الجوامع ، لغير الحنفية (١) ، وتوضيح صدر الشريعة للحنفية هي الكتب الأساسية لدراسة هذا العلم ، ولما كانت هذه الكتب قد كتبت بلغة دقيقة ، وعبارات مركزة لا يتأتى فهمها إلا لمن كان ذا إلمام بعلوم اللغة العربية ، والمنطق وأدب البحث والمناظرة ، والتوحيد ، وكان ذا مران على القراءة في هذه الكتب ، وفهم لأسلوب القوم ، ولديه من الإلمام بقواعد هذا العلم ما يساعده على ذلك ، وهذه كلها أمور لم تعد متيسرة في ظل نظم ومناهج الدراسة الحديثة فقد أصبح هذا العلم من العلوم التي تستعصى على الطالب فهما ، وقراءة ، وإدراكا ، فأدى الجهل به إلى إهماله .

وهذا الإهمال : بدأ أول ما بدأ في الحقيقة يوم أغلق باب الاجتهاد لدى أهل السنة والجماعة . فاكتمى العلماء بدراسة ما وصلهم من كتب أسلافهم ولم يشعروا بالحاجة إلى تطوير هذا العلم وجعله مهيتا في كل عصر لإمداد من أتاه الله القدرة على الاجتهاد بوسيلته الأولى والأساسية ألا وهو : علم الأصول .

(١) وقد يهتم المالكية بدراسة « مختصر ابن الحاجب وشرحه » أو بتنقيح القرافي كما يهتم الحنابلة بدراسة « روضة الناظر وجنة المناظر » لابن قدامة ، وكل منها قد كتب على طريقة الشافعية والمتكلمين أيضا .

حتى إذا دخل هذا القرن الأخير وامدت أيدي الكفار إلى ديار الإسلام وغزيت ديار الإسلام فكريا وثقافيا فمسكريا وسياسيا : الغيت الشريعة الإسلامية كنظام يحكم حياة المسلمين واستبدلت بنظم وقوانين وضعية مستوردة من ديار الغزاة الكفرة ، وبذلك تحوالت علوم الشريعة من علوم تدرس لتطبق ويعمل بها إلى علوم يدرسها الراغبون وقايل ما هم . للدرس والتعلم النظريين فقط .

أما الأجيال الأخيرة من المسلمين فقد وجدت أن الواحد من متعلمي هذا العلم يفنى أهم سنى عمره ثم لا يجد بعد ذلك مجالا للعمل يتناسب وما بذله من جهد ، ويرون أن ما أفنى هؤلاء العلماء أعمارهم فيه لم يفسح لهم من مجالات العيش الكريم ما أفسح لمن هم دونهم في كل شيء ، لذلك انصرفوا إلى تعلم علوم أخرى تعود عليهم بالنفع الدنيوي ، وتبىء لهم عيشا لائقا ، ولأنه كان المفروض أن ديار الإسلام التي تتحرر أرضها من ربة الكافر المستعمر : تستعيد شريعته بعد إستعادتها لأرضها ، وتبنى شخصيتها الإسلامية المنحرفة من كل الرواسب التي خالفها الكفرة المستعمرون ، ولكن ذلك مع الأسف لم يتحقق لأن العدو كان قد نجح في إحلال الفصام النكد بين المسلمين والإسلام وتخرجت على يديه أجيال من المسلمين بأسمائهم ، المطبوعين بثقافة الكافر في أدمغتهم وعقولهم ، محقرين لماضيهم وتراثهم ، ولما رحل بعساكره وجيوشه بقيت ثقافته ، وحضارته ، وقوانينه ، وأنظمتها في ديار الإسلام يقرم على حراستها وتنفيذها رجال من أبناء الإسلام أنفسهم ، وبقيت الشريعة الإسلامية معزولة عن الحياة إلا ما كان من مواد الأحوال الشخصية ، وهذه أيضا لم تسلم من أيدي بعض الحاكمين على المسلمين .

ومن أسباب إهمال هذا العلم أيضا :

أنه كان للمسلمين نظام للتعليم يعتبر مفخرة من مفاخرهم وبهذه النظام للتعليم تخرج فطاحل العلماء الذين لا زالت آثارهم تتحدى الزمن ، فلما استبدل هذا النظام بنظام التعليم الحديث ، وأصبحت هذه العلوم توزع على ساعات ودقائق لا تغنى في دراسة هذا العلم كثيرا : اضطر القامعون على مناهج التعليم في كليات ومعاهد الشريعة في مختلف أنحاء بلاد المسلمين إلى اتخاذ

أسلوب الاختزال في تعليم علوم الشريعة عامة وفي علم أصول الفقه خاصة ،
فاقتطعوا الكثير من مباحث العلم وأهمها ، ثم عمدوا إلى المبحث الواحد ،
فاختزلوا الكثير من مسأله ، وما بقى منه جار المدرس في تعليمه الطلاب بين
عجزه عن إفهامهم والساعات المحددة له لتعليمهم ، فكان من الطبيعي أن
تتكرر النفرة في نفوس طلابه منه .

يضاف إلى هذا شغب بعض الجاهلين ولغظهم على هذا العلم بأنه علم
لا يتعلم منه إلا اللسن والجدل والمناقشات التي لا تعود بطائل وذلك جهل محض
نسأل الله - تعالى - أن يزيله عنا وأن يهيء لنا سبيل العودة إليه ، والتمسك
بدينه وإعلاء كلمته ، وتطبيق أحكام شريعته ، وتعلم علومها إنه سميع مجيب .



